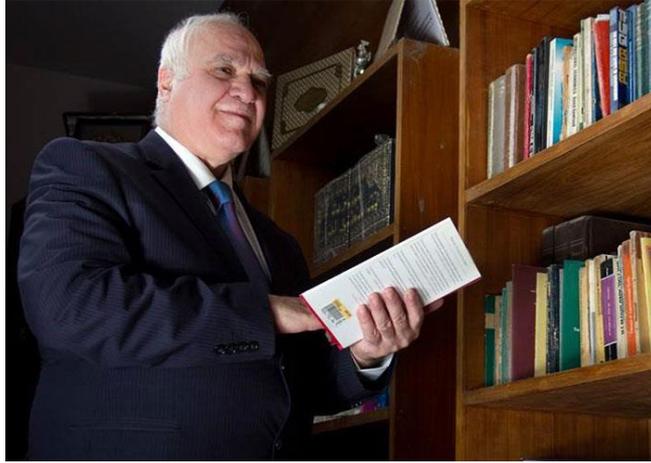


أوراق في السياسة الصناعية



د. مظهر محمد صالح*: رؤية في حماية المنتج الوطني وتشجيع الإنتاج

1. البنية المؤسسية

ثمة قانونين أساسيين هما بحاجة إلى هيكلية تنظيمية ترافقهما قوة تنفيذية فاعلة وهما مجلسي حماية المنتج وحماية المستهلك كتشكيل يمثل السلطة النظامية في العراق. ذلك لضمان أمران مهمان أولهما: السعي إلى حماية نوعية السلع المستهلكة ولأسيما المستورد منها لوجود انتهاك لا حدود له لصحة المستهلك واستنزاف دخله، إذ تتدفق السلع ومواد إلى البلاد تفتقر إلى مقومات حماية المواطن وعلى وفق المواصفة والنوعية المعتمدة، ذلك دفاعاً عن حقوق المستهلكين وبشكل خاص الاغذية والادوية ومستلزمات انتاج السلع الاستهلاكية وغيرهما. والثاني تفعيل المنتج المحلي وحماية دالة الانتاج الوطنية من التعثر بسبب الاغراق السلعي وسياسة الباب المفتوح لتجارة العراق الخارجية التي يرافقها شبه انفلات حدودي وهجوم سلعي لم يسبق له مثيل جراء سهولة تمويل التجارة مع ضعف الانضباط الحدودي والكمركي.

أوراق في السياسة الصناعية

ان حماية المنتج الوطني من القاتل السلعي الاجنبي المتمثل بالإغراق هو بحاجة إلى إرادة وقرار وطني تتوافر فيه اربعة عناصر فاعلة:

اولهما، قوة نفاذ القانون في حماية المنتج الوطني من المنافس الاجنبي ذلك بتفعيل جداول قانون التعرف الكمركية وتوجيه عوائدها بصورة مباشرة لدعم المنتج الوطني والثاني، ضبط الحدود باستخدام القانون والقوة المسلحة لحماية سياج البلاد وسيادته الاقتصادية من سطوة المهربين ومخترقي الحدود وثالثهما، استخدام منظومة ضريبية وكمركية رقمية بديلة بالتعاون مع شركات عالمية متخصصة ذات خبرة رقمية متميزة بالإدارة الكمركية وعلى وفق اسلوب عالمي معتمد يسمى التعهيد الرقمي Digital Outsourcing

واخيراً، توافر حراك من الدبلوماسية الاقتصادية مع دول الجوار الموردة للسلع الزراعية والغذائية للتوجه نحو الاستثمار الزراعي داخل العراق باستغلال اراضيه الزراعية المهملة التي تبلغ ٤٨ مليون دونم والتي لم يستغل منها سوى ١٢ مليون دونم في احسن الاحوال (ولأسباب كثيرة يعود قسم منها داخلي يتمثل إلى فشل ادارة المياه الزراعية وملكية الاراضي وتسوية الحقوق والملكيات الزراعية، فضلاً عن السبب الخارجي المتمثل بالإغراق السلعي ولاسيما الزراعي للدول المجاورة) ذلك بدعوة الشركات الزراعية في تلك الدول، وخصوصاً شركات الدول المجاورة التي هي مصادر اساسية لتدفق الروافد المائية إلى العراق، للاستثمار في بلادنا بموجب قانون الاستثمار النافذ. فبدلاً من تصدير مياه افتراضية virtual water واقتصد سلع زراعية مغذاة بمياه يفترض تدفقها إلى العراق للأغراض الزراعية، يجري التعاون على النطاق الاقليمي بالسماح لاستثماراتها باستغلال تربة العراق للزراعة داخل البلاد واستخدام قوة العمل العراقية وعلى وفق مبدأ يطلق عليه بالتقابل offsetting كما ان ادارة النشاط الاستثماري عبر متلازمة (الارواء -الزراعة) لا بد ان تكون من صلب مهام المجلس الاعلى للمياه مستقبلاً، الذي سيضع قضية التصدي لموضوع نشوء ظاهرة المياه الافتراضية وتحقيق مبدأ التقابل على سلم اولوياته.

2. الشراكة التنظيمية للدولة في الاقتصاد الوطني

اولاً: الاساس الجزئي

أ- امسى البدء في لم شمل الحرف اليدوية والصناعية في وحدات مصنعية مدعومة بتوافر البنى التحتي من جانب الدولة وعد تلك البنى من السلع العامة

أوراق في السياسة الصناعية

هو توطين العودة إلى اصول الانطلاق في قواعد التنمية بعد ان يتم تشكيل مناطق حرفية او تجمعات للمهن الحرفية (من مختلف المشارب كالنجارين واعمال الحدادة الفنية وقطع الغيار على سبيل المثال وصانعي الاحذية والحقائب المدرسية ومختلف المهن الحرفية) والتي اختفت تماماً من مجالات الانتاج العراقي واسواقه، ذلك بمدى التمويل عن طريق برنامج الاقراض الميسر الذي يمسك به البنك المركزي العراقي حالياً على سبيل الاشارة او غيره فضلاً عن تخصيص الحصيلة الضريبية او حصيلة الرسم الكمركي على السلع الموردة لتكون بمثابة دعم حكومي في توفير البنى التحتية للنشاطات الانتاجية الوطنية وبما يعظم من الوفورات الخارجية للمشاريع ويقوي من مظاهر اقتصاديات الحجم وتعزيز احد اهم مبادي السلعة العامة التي تقدمها وتدعمها السياسات الحكومية في الغالب.

ب- تتولى الدولة ضمان جانب من مشترياتها من منتجات تلك القوى الحرفية كالأثاث الخشبي والمعدني والمنسوجات الوطنية وغيرها على سبيل المثال لا الحصر بغية التشجيع والتطوير، فضلاً عن اعتماد تسويق منتجات المجمعات الحرفية سواء لمصلحة الحكومة نفسها كما اسلفنا او عن طريق اشاعة البيع في المجمعات التعاونية المعفاة من الرسوم والتي ينبغي اعادة نشاطها بقوة، اذا ان اغراق السوق بالمستوردات عن طريق سياسة الباب المفتوح قد افقد المهن الحرفية وجودها والتي كانت تمتص الاف من العمال والصناع الحرفيين بغية اعادة تنمية دورة العمل والاستخدام على اوسع نطاق ذلك ضمن برنامج حماية الحرف والمنتجات العراقية.

ان اقوى الدول ليبرالية في الاقتصاد مازالت تحمي التنافسية للسلع الوطنية واقصد الولايات المتحدة. اذ يحظر الاغراق الخارجي بتاتا بموجب القانونين الفيدرالية وتمنع المؤسسات الحكومية الاتحادية هناك من تنفيذ مشترياتها من اي منتج اجنبي يوجد له بديل أمريكي وتشكل القيمة المضافة الوطنية الأمريكية في الصنع او الانتاج ٤٥٪ صعوداً ويؤشر ذلك لدى لجان المشتريات الحكومية. فما بالنا نحن في العراق!

ثانياً: الاساس الكلي

تأخذ المبادرة كما في مسالتي الاساس الجزئي (ا، ب) في اعلاه اطاراً فلسفياً للشراكة التنظيمية لعمل الدولة في الاقتصاد الوطني وسوقه الاجتماعية كي تتسع لتشمل العمل

أوراق في السياسة الصناعية

في تشجيع القطاع الصناعي الخاص والعام، اذ ان هناك ٢١ ألف مشروع صناعي متوسط وكبير (ممنوح اجازة استثمار من مؤسسة التنمية الصناعية الحكومية واغلبها متوقف او متعثر حالياً) ذلك لضمان تشغيل خطوطها وتحديثها تكنولوجياً وتأهيل العاملين فيها ومدتها بالقروض الميسرة وتبنى اجراءات دعم البنية التحتية كلاً او جزءاً. فضلاً عن ضمان تشغيل أكثر من ١٢٠ منشأة مملوكة للدولة ومتوقفة منذ العام ٢٠٠٣ والتي مازالت تضم قرابة نصف مليون عاطل ولكن مضمون بالوظيفة والراتب الحكومي الشهري

3. التوظيف الحكومي غير المنتج

وبعيداً عن هموم التوظيف الحكومي غير المنتج ومشكلات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي مازالت محدودة، فضلاً من ان غالبية القروض تذهب لتمويل استهلاكيات أو مشاريع وهمية لا اثر ولا جدوى اقتصادية لها، فان تغير التوجهات الاقتصادية الحكومية بإجراءات فورية او جذرية هو ليس بالأمر السهل او الهين في بلاد اعتادت على نمط استهلاكي مريح والبحث عن التشغيل الرسمي المكتبي في نظام اتسع فيه مفهوم التوظيف الحكومي كبديل لسوق العمل إلى حد واسع وعد الاشتغال في المؤسسات الحكومية بمثابة زبائنية في شركة ضمان الحياة او تأمين على الحياة من دون عمل مجدي. وان الاستمرار بهذا النمط في التشغيل (ازاء تدفق ما لا يقل عن نصف مليون عامل سنوياً إلى سوق العمل مع وجود أكثر من مليونين عامل عاطل جلهم يعمل بأقل من ١٥ ساعة في الاسبوع) يتطلب توافر عملية جراحية اقتصادية وقانونية كبرى في اعادة تسيير ادارة الدولة للاقتصاد وتوليد شراكة حقيقية في الانتاج تتسم بنقاء عالي في الفهم المشترك لإدارة الاقتصاد بين الدولة القطاع الأهلي.

وان هذا النسيج والتلاحم بين اقتصاد الدولة واقتصاد السوق يقتضي توفير نظام حماية للمشتغلين في اقتصاد السوق الحر يمثل الحد الأدنى للأمن الاجتماعي ويضع الجميع فوق خط الفقر. لذا لا بد من ايجاد نظام لتقاعد العمال وارباب العمل سوية ويكون أكثر يسراً من التشريعات المعتمدة ولاسيما في مضامين مساهماته غير الطارئة للمساهمين فيه ويشترك الجميع فيه (عمال وارباب عمل طوعية) عبر مساهمات عقلانية تذهب إلى صندوق التقاعد مع ضمان من يبلغ منهم سن التقاعد من الاهلين حالياً بالتخصيصات التقاعدية بعد دفع الحد الأدنى من المساهمات وبمعاونة الدولة، ما يقتضي في الاحوال كافة تبني صندوق تقاعد موحد (للدولة وللقطاع الاهلي) والعمل على تشريعه.

أوراق في السياسة الصناعية

4. الخلاصة

تأسيساً على ما تقدم فلا بد من ان يضمن الصندوق الجديد للتقاعد توافر الحماية الاجتماعية للقطاع الاهلي محققاً الرغبة في العمل الخاص المنتج والتخلص من مرض الوظيفة العامة لكون الاشتغال الحكومي قد تحول إلى حيز (مولد للدخل غير المنتج) ومُعْظَم للكسل وموفر للحماية الاجتماعية المطلقة في آن واحد مما أخل بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

(* باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي عراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين . يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 16 كانون اول/ديسمبر 2019

<http://iraqieconomists.net/>